أهمية لجان المراجعة كآلية لتعزيز موثوقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية

The importance of audit committees as a mechanism to enhance the reliability of economic institution's financial statements

د.محي الدين محمود عمر[1] ، بوخرص أحمد أمين[2]* ، تخربين وليد[3]

[1] جامعة الونشريسي – تيسمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة (الجزائر)

[2] جامعة الونشريسي – تيسمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة (الجزائر)

[3] جامعة بلحاج بوشعيب – عين تيموشنت، مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2021/04/03؛ **تاريخ القبول**: 2021/06/15؛ **تاريخ النشر**: 2021/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية لجان المراجعة كآلية لتعزيز موثوقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث تم التطرق إلى عدد من المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من لجان المراجعة والقوائم المالية، بالإضافة إلى استعراض أهم السبل التي يمكن من خلالها للجان المراجعة تعزيز موثوقية القوائم المالية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن لجان المراجعة تلعب دورا هاما في تعزيز موثوقية القوائم المالية من خلال إشرافها على فحص ومراقبة القوائم المالية للمؤسسة، إضافة إلى دعم كل من وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية، وكذا تقييم نظام الرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية : لجان المراجعة ؛ مراجعة ؛ قوائم مالية ؛ موثوقية .

تصنيف JEL : M41 ؛ M42

Abstract:

This study aimed to highlight the importance of audit committees as a mechanism to enhance the reliability of economic institution's financial statements, as a number of basic concepts related to both audit committees and financial statements were addressed, in addition to reviewing the most important ways through which audit committees can contribute to enhancing the reliability of financial statements.

The study concluded that audit committees play an important and effective role in enhancing the reliability of financial statements by supervising the examination and control of the financial statements, in addition to supporting both internal and external auditK as well as evaluating the internal control system.

Keywords: Audit Committees ; Audit ; Financial Statements ; Reliability.

Jel Classification Codes : M41 ; M42

* : boukhors.ahmed.amine@cuniv-tissemsilt.dz .

I- تمهيد :

تهدف المؤسسات من وراء إعدادها للقوائم المالية إلى إبلاغ كافة المتعاملين مع المؤسسة من مستثمرين (حاليين ومتوقعيين)، مقرضين، دائنين، جهات حكومية...الخ بواقع المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها خلال الفترة، وذلك بهدف مساعدتهم على ترشيد قرارتهم.

غير أن انتفاع هذه الأطراف بالقوائم المالية للمؤسسة يبقى مرهون بمدى موثوقية هذه القوائم وتمثيلها الصادق للوقائع التي قامت بها المؤسسة، إذ أن القوائم المالية التي تحتوي على أخطاء وتحريفات جوهرية لا تعد ذات فائدة تذكر بالنسبة لمستخدميها.

ومن هذا المنطلق فإن ضمان موثوقية ومصداقية القوائم المالية يعد أحد أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق المؤسسة، وفي هذا الصدد تعتبر لجان المراجعة أحد أهم الآليات الكفيلة بدعم وتعزيز موثوقية القوائم المالية للمؤسسة، وذلك بوصفها أحد أبرز الآليات المتاحة للمؤسسة من أجل الرقابة على القوائم المالية ورصد مواطن الخلل فيها.

1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى أهمية لجان المراجعة في تعزيز موثوقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ؟

2. فرضية الدراسة:

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة فقد تم صياغة الفرضية التالية:

تساهم لجان المراجعة بشكل فعال في تعزيز موثوقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية من خلال إشرافها المباشر على إعداد القوائم المالية والرقابة عليها، ومن خلال دعمها للآليات الرقابية الأخرى (المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، الرقابة الداخلية)

3. منهج الدراسة:

بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة واختبار فرضيتها، فقد تم الاعتماد على مزيج من المنهجين الوصفي والتحليلي بحكم مناسبتهما لأغراض الدراسة.

4. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد السبل المتاحة لتعزيز موثوقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي أصبح مطلبا أساسيا للمؤسسات لا سيما بعدما خلفته الفضائح المحاسبية والمالية من ضعف ثقة المستثمرين في القوائم المالية للمؤسسات، وفي هذا الصدد تعتبر لجان المراجعة أحد أهم الأدوات المتاحة للمؤسسات من أجل تعزي موثوقية قوائمها المالية، ذلك أنها تمثل أداة رقابية فعالة تسمح بالتحقق من مصداقية القوائم المالية للمؤسسة ورصد مواطن الخلل فيها.

5. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ استعراض أبرز المفاهيم المرتبطة بكل من لجان المراجعة والقوائم المالية؛
- ✓ إبراز مفهوم موثوقية القوائم المالية والأركان التي يقوم عليها؛
- ✓ إبراز أهمية لجان المراجعة في تعزيز موثوقية القوائم المالية للمؤسسة.

6. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- ✓ مدخل مفاهيمي إلى لجان المراجعة؛
- ✓ القوائم المالية (نظرة تعريفية)؛
- ✓ علاقة لجان المراجعة بتعزيز موثوقية القوائم المالية.

II - مدخل مفاهيمي إلى لجان المراجعة:

1. نشأة ومفهوم لجان المراجعة:

ترجع نشأة لجان التدقيق إلى الأربعينات من القرن العشرين نتيجة قيام العديد من إدارات الشركات بعمليات الغش والتلاعب من أجل التأثير على نتائج الأعمال، حيث قامت هيئة سوق المال الأمريكية باقتراح تشكيل لجان التدقيق سنة 1940 م كما أوصت في عام 1972 م بأهمية تشكيل لجان التدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين في شركات المساهمة ،وفي عام 1974 م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية نشرتها رقم (165) التي تطلب فيها ضرورة الإفصاح في البيانات المالية الختامية عن وجود لجنة التدقيق في الشركات المدرجة وكيفية تشكيلها. كما طالبت الهيئة عام 1978 م الشركات بتحديد عدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة سنويا مع توضيح الوظائف والمهام التي تؤديها اللجنة (لشلاش و بوعلي، 2017، صفحة 177).

وفي عام 1987 اصدرت لجنة تريداوي تقريرا يؤكد أهمية تشكيل لجان التدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين وحدد التقرير أن المسؤولية الأساسية للجان التدقيق تتمثل في إكتشاف التلاعب والغش ومنعه في التقارير المالية، كما اصدرت لجنة ربيون سنة 1999 مجموعة من التوصيات بهدف زيادة أداء لجان التدقيق بما يهدف إلى زيادة جودة التقارير المالية (كربوعة، 2018، صفحة 245)

أما فيما يخص التعريف العلمي للجان المراجعة فقد عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لجنة المراجعة على أنها:" لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذلك لاختيار المراجعين الخارجين ومناقشة عملهم وعلاقتهم مع الإدارة لفحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية" (شريقي، 2013، صفحة 10).

كما عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (CICA) سنة 1992 لجنة المراجعة على أنها "لجنة مكونة من مدراء المؤسسة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة الكشوف المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعيين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في تدقيق ترشيح المراجع الخارجي، ونطاق ونتائج المراجعة، وكذلك الرقابة الداخلية للمؤسسة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر" (قورين، عبو، و قيداون، 2019، صفحة 36).

هذا وقد ورد تعريف أخر للجنة المراجعة ضمن قانون (Sarbanes oxly) حيث عرفها هذا الأخير على أنها "لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتكون مسؤولة على الإشراف على عملية إعداد التقارير، القوائم المالية ومراجعة وظيفتي المراجعة الخارجية والداخلية ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات" (شيخي، 2020، صفحة 27).

2. مهام ووظائف لجان المراجعة:

تتمثل المهام الأساسية للجنة المراجعة فيما يلي: (عبد و ذنون، 2019، الصفحات 251-252)

- ✓ تقييم كفاءة المدير المالي وموظفي الإدارة المالية الرئيسيين؛
- ✓ فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب يوضح رأيها وتوصياتها بشأنه؛
- ✓ دراسة وفحص القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة؛
- ✓ فحص مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة؛
- ✓ دراسة ملاحظة المراجع الخارجي عى القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها؛
- ✓ فحص ومراجعة خطة إدارة المراجعة الداخلية ونتائجها؛
- ✓ دراسة تقارير المراجعة الداخلية والإجراءات الشخصية لها؛
- ✓ تقييم المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية.

3. ركائز لجنة المراجعة:

تقوم لجان المراجعة على الركائز والأساسيات التالية: (جريو و بوفليح، 2019، الصفحات 115-116)

1.3 استقلالية لجنة المراجعة:

تقتضي الاستقلالية أن تضم لجنة المراجعة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وبذلك يمنع كل من من المسؤول التنفيذي والمدير المالي وأي عضو أخر من مجلس الإدارة في المؤسسة من العمل كعضو في لجنة المراجعة، كما أن استقلالية لجان المراجعة تقلل من احتمالية التلاعب في القوائم المالية.

2.3 اجتماعات لجنة المراجعة:

نصت التشريعات والقوانين على وجود اجتماعات للجنة المراجعة لمناقشة بعض الأمور والقضايا الخاصة بسير العمليات، فيجب أن تجتمع اللجنة دوريا، على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة (04) اجتماعات سنويا، وتعتبر اجتماعات لجنة المراجعة أداة مهمة للتحقق من أن أعضا اللجنة ينجزون المهام الموكلة إليهم.

3.3 الخبرة المالية للجنة المراجعة:

إن تعقد الأدوات المالية الحالية، وتعقد هياكل رأس مال المؤسسات، وظهور صناعات جديدة، والتوجه نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية كلها توضح أهمية وجود أعضاء لجنة مراجعة مؤهلين تأهيلا علميا مناسبا، ويمتلكون الخبرة العلمية الكافية، كما أن خبرة أعضاء لجنة المراجعة مهمة لمساعدتهم في التعامل مع المراجعين الخارجيين، إضافة إلى أن أعضاء لجنة المراجعة يتفهمون مسؤوليات وواجبات المراجع الخارجي وخصوصا الحاصلين على الشهادات المهنية اللازمة.

4. المعوقات المؤثرة على فاعلية لجان المراجعة:

توجد العديد من المعوقات والتحديات التي من شأنها التقليل من فاعلية لجان المراجعة في القيام بالأدوار المنوطة بها، ومن أبرزها: (البياتي، كريم، و كريم، 2018، صفحة 353)

- ✓ عدم وضوح شكل ودور وفائدة لجان المراجعة؛
- ✓ تكتم الشركات عن الإفصاح عن معلوماتها نظرا لعدم تقدير المديرين لقيمة الإفصاح والشفافية؛
- ✓ عدم التفهم الكامل لدور اللجان ومهامها وأساليب تنفيذها؛
- ✓ عدم توفير الإمكانيات اللازمة للجان؛
- ✓ عدم تقييد أعمال اللجان وكل عضو فيها؛
- ✓ عدم التنسيق مع مراجع الحسابات الخارجي والاستفادة من عمله وخبراته
- ✓ صعوبة توفير مهنيين ذوي خبرة بمستوى يفوق الجهات التي يتم الرقابة عليها.

5. واقع لجان المراجعة في الجزائر:

تعتبر لجان المرجعة من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرها، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظرا للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها، وكذلك تدعيم استقلال المراجع الخارجي، وتفعيل عملية المراجعة الداخلية الأمر الذي أدى ببعض الدول إلى إصدار تشريعات ملزمة بوجودها داخل الشركات، إلا أنه في الجزائر وبالرغم من صدور ميثاق الحكم الراشد الذي أوصى بتشكيل لجان متخصصة في مساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات والتي يمكنها الإشراف على عملية تدقيق الحسابات والمراقبة المالية للمؤسسة إلا أنه حصر دورها في إبداء الرأي دون أن يوضح الصلاحيات والمسؤوليات المخولة لها، كما أنه لم يلزم الشركات بها، وكذلك توجه الدولة نحو إصلاح المنظومة المحاسبية من خلال صدور القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، و القانون 10-01 المنظم لمهن المحاسبة والمراجعة والخبرة المحاسبية، والمقرر رقم 16-02 المتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق، وقبل ذلك التعليمة رقم 03 التي أصدرها بنك الجزائر في 2002 والتي حددت في مادتها الثانية إمكانية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات المالية والبنوك (زين، 2014، صفحة 34).

III- القوائم المالية (نظرة تعريفية) :

1. مفهوم القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشاة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية التي تصف عمليات المنشاة (حماد، 2006، صفحة 35).

أما بالنسبة للتعريف الدقيق للقوائم المالية فلا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين الباحثين، إذ تعددت التعاريف واختلفت بتعدد واختلاف وجهات نظر الباحثين، فقد عرفها (BRUN, 2011, p. 10) على أنها " مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، والأداء والخزينة للشركة في نهاية الدورة وتشمل الميزانية، جدول حساب النتيجة، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الاموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية وجدول حساب النتيجة".

بينما عرفها كل من (الهلالي و شحادة، 2007، صفحة 225) على أنها "تقارير مالية محاسبية تعد طبقا للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على بيانات ومعلومات منتقاة من السجلات والدفاتر بالمؤسسة، وتهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها".

كما عرفت المواد 26-27-28-29 من قانون رقم 11/07 المتعلق بنظام المحاسبي المالي بأنها: "تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في اجل أقصاه (04) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة كما يجب أن تعرض الكشوف المالية لزوما بالعملة الوطنية" (القانون رقم 11/07، 2007، صفحة 25).

2. أنواع القوائم المالية:

حدد المعيار المحاسبي الدولي (IAS01) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) القوائم المالية الأساسية التي تلتزم أي منشاة بإعدادها وتتمثل في: (IFRS, 2021)

- ✓ قائمة المركز المالي عند نهاية الفترة
- ✓ قائمة الربح والخسارة و المداخيل الأخرى الشاملة للفترة
- ✓ قائمة التغير في حقوق الملكية للفترة
- ✓ قائمة التدفقات النقدية للفترة
- ✓ إيضاحات، تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى، وفيما يلي شرح وتوضيح لمفهوم هذه القوائم المالية:

1.2 قائمة المركز المالي (الميزانية):

وهي قائمة تحتوي على معلومات مالية تخص البنود المتعلقة بالمركز المالي للوحدة الاقتصادية، وأهمها:

- ✓ **الأصول:** هي الموارد الاقتصادية المسيطر عليها من الوحدة الوحدة الاقتصادية عن طريق أحداث سابقة والتي يتوقع منها تدفق منافع مستقبلية؛
- ✓ **الخصوم:** هي الالتزامات الحالية الناشئة عن أحداث ماضية، والتي سيؤدي تسديدها إلى التضحية بجزء من الموارد المسيطر عليها من الوحدة الاقتصادية؛
- ✓ **حقوق الملكية:** هي الفرق بين أصول الوحدة الاقتصادية وخصومها.

2.2 قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):

هي قائمة تفصح عن نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية للفترة الماضية، الهدف منها تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن النشاط التشغيلي كما توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ومن أهم خصائص قائمة الدخل أنها تستعمل لتحليل البيانات المالية والمقارنة بين الفترات المالية وبين الوحدات الاقتصادية (الجبوري، 2017، صفحة 83) .

3.2 قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة):

وهي بيان يحتوي على كافة التدفقات النقدية الصادرة والواردة الخاصة بالوحدة الاقتصادية، والمرتبطة مع الفترة الزمنية الظاهرة في هذه القائمة، وتصنف التدفقات النقدية إلى: النشاطات التمويلية، النشاطات الاستثمارية والنشاطات التشغيلية.

4.2 قائمة حقوق الملكية (جدول تغيرات الأموال الخاصة):

تحوي هذه القائمة كافة التغيرات الخاصة بحقوق الملكية، مثل عمليات شراء وبيع الأسهم، والأرباح والخسائر المالية، والأرباح المترتبة على الأسهم الصادرة، وعادة لا تستخدم هذه القائمة المالية عند إصدار القوائم داخل بيئة عمل الوحدة الاقتصادية، لأن البيانات المالية الواردة فيها لا تشكل فائدة كبيرة للإدارة (الأمير و الشمري، 2019، صفحة 53)

5.2 الإيضاحات (الملاحق):

وهي وثيقة تلخيصية تهدف لإعطاء تفسيرات مكملة للمعلومات الموجودة في القوائم المالية من أجل فهم أفضل للقوائم المالية، ويخضع عرض البيانات في الملاحق لشرطين:

- ✓ أن يكون هذا العنصر ذا أهمية نسبية أي أنه سيؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة إذ لم يعرض ضمن الملاحق؛
- ✓ أن يكون بالإمكان قياس هذا العنصر بموثوقية (طالب و بلمداني، 2020، صفحة 103).

3.مستخدمو القوائم المالية:

يتنوع مستخدمو القوائم المالية للمؤسسة تبعا لتنوع علاقتهم بالمؤسسة، والجدول الموالي يوضح أبرز المستخدمين للقوائم المالية للمؤسسة وماهية حاجتهم إلى المعلومات المالية

الجدول (1): مستخدمو القوائم المالية للمؤسسة

مستخدمو القوائم المالية	حاجتهم إلى المعلومة المالية
المستثمرون	دراسة الخطر والمردودية
المقرضون	دراسة احتمالات استرجاع مبالغ القروض وفوائدها في ميعاد الاستحقاق
الموردون وبقية الدائنين	دراسة احتمالات قبض المبالغ المستحقة عند ميعاد استحقاقها
الزبائن وبقية المدينين	دراسة استمرارية المؤسسة
الدولة وممثلو الحكومة	توزيع الموارد واحترام إلزامية نشر المعلومة
الأفراد	المساهمة في الاقتصاد المحلي، منصب الشغل المعروضة، تطور ونمو المؤسسة

المصدر: (علاوي، 2012، صفحة 34)

يتضح من خلال الجدول (01) أن الأطراف المهتمة بالقوائم المالية للمؤسسة متعددة ومتنوعة، وبالتالي يمكن القول أنه من الصعب أن تلبي القوائم المالية احتياجات كافة هذه الأطراف من المعلومات، لذلك اشترطت المعايير المحاسبية الدولية توفر القوائم المالية ذات الغرض العام على حد أدنى من المعلومات كفيل بتلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات.

4. أهمية وأهداف القوائم المالية:

1.4 أهمية القوائم المالية:

إن القوائم المالية هي الأداة التي يتم عن طريقتها توضيح نتائج معاملات الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة وتحديد المركز المالي للوحدة في النهاية الفترة والمستخدمون من البيانات القوائم المالية عديدون منهم المساهم والمستثمر، مسؤول الضرائب وغيرهم، ويقوم هؤلاء بتحديد مواقفهم ومعاملاتهم مع الوحدة الاقتصادية على ضوء ما تبرز هذه البيانات عن واقع الوحدة الاقتصادية، ومن هنا تأتي أهمية القوائم المالية كأداء لترشيد القرار الاقتصادي ليس فقط على صعيد الوحدة الاقتصادية التي تعود لها القوائم وإنما أيضا على صعيد الوحدات والكيانات الاقتصادية الأخرى، وفعالية القوائم المالية كأداء لترشيد القرار الاقتصادي تعتمد في المقام الأول على مدى صحة البيانات التي تحتويها، وتعتمد صحة البيانات المالية على مدى صحة المبادئ المستخدمة في إعداد البيانات (عباس، 2002، صفحة 361)

2.4 أهداف القوائم المالية:

يمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية في ثلاثة أهداف رئيسية، والتي تتمثل فيما يلي: (بن فرج، 2013، صفحة 59)

- ✓ تساعد المستثمرين والدائنين الماليين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد؛
- ✓ تساعد المستثمرين والدائنين الماليين الحاليين والمرتقبين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية؛
- ✓ توضح الموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات على هذه الموارد وأثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي لتغير موارد المنشأة والمطالبات المترتبة عليها.

IV- علاقة لجان المراجعة بتعزيز موثوقية القوائم المالية :

بعدما استوفينا الحديث عن لجان المراجعة والقوائم المالية سوف نحاول من خلال هذا المحور تحديد مفهوم موثوقية القوائم المالية، ثم إبراز السبل التي من خلالها يمكن للجان المراجعة المساهمة في تعزيز موثوقية القوائم المالية

1. موثوقية القوئم المالية:

تكون القوائم المالية للمؤسسة ممتازة بالموثوقية إذا كانت المعلومات المالية خالية من الأخطاء والتحريفات، وإذا عكست الواقع الاقتصادي للشركة بدقة، وإذا طغى الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، وكانت المعلومة محايدة ودقيقة وشاملة (ضويفي، 2014، صفحة 65)

ويمكن القول أن المعلومات المالية تكون موثوقة إذا توافرت فيها الخصائص التالية: " (حميدات، 2014، صفحة 12).

- ✓ **الاكتمال:** ويعني أن تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية؛

- ✓ **الحياد:** ويعني ذلك أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام دون تحيز؛
- ✓ **الخلو من الأخطاء:** ويقصد به أن لا تكون أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها.

2. سبل مساهمة لجان المراجعة في تعزيز موثوقية القوائم المالية:

سنحاول في هذا الموضع إبراز دور لجان المراجعة باعتبارها آلية رقابية بامتياز في تعزيز موثوقية القوائم المالية، ويمكن القول أن مساهمة لجان المراجعة في تعزيز موثوقية القوائم المالية تتجلى في الجوانب التالية:

1.2 الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها:

تتمتع لجان المراجعة بدور حاسم في المراقبة والإشراف على نشاطات الشركة المتعلقة بإجراءات إعداد القوائم المالية التي تقع على عاتق الإدارة وتتجلى نشاطاتها في النواحي التالية: : (شقبقب و زغار، 2015، صفحة 74)

- ✓ مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة؛
- ✓ التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية؛
- ✓ تقييم من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية لتحديد أثرها على القوائم المالية؛
- ✓ تقييم سياسة الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف القوائم المالية وغاياتها؛
- ✓ التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرض من المنفعة لمستخدمي القوائم المالية؛
- ✓ تسوية قضايا الإفصاح المهمة بناءا على رأي مراجع الحسابات الخارجي؛
- ✓ مناقشة القوائم المالية الربعية والسنوية مع الأطراف المعنية داخل الشركة؛
- ✓ الحد من خطر القوائم المالية الاحتيالية من خلال تحديد العوامل التي تؤدي إلى تقارير مالية احتيالية وتعريفها.

2.2 دعم المراجعة الخارجية:

تلعب لجنة المراجعة دورا هاما في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان المراجعة في تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي، وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المراجع الخارجي والداخلي (جريو و بوفليح، 2019، صفحة 114)، وفيما يلي أبرز مهام لجان المراجعة اتجاه المراجع الخارجي: (كربوعة، 2018، صفحة 248)

- ✓ مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح و إعادة تعيين أو عزل مراجع الحسابات الخارجي، والتأكد من استيفائه لشروط أهليته (مؤهلات وخبرات)، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته، ومدى تأثير أي أعمال أخرى يقوم بها لحساب هذه الشركة على هذه الاستقلالية؛
- ✓ بحث كل ما يتعلق بعمل مراجع الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة؛

- ✓ مراجعة مراسلات الشركة مع المراجع الحسابات الخارجي، وتقييم ما يرد فيه وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها؛
- ✓ مراجعة خطة المراجعة التي أعدها المراجع الخارجي؛
- ✓ حل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي، والعمل كحلقة وصل بينهم وبين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة؛
- ✓ مراجعة خدمات غير المراجعة التي يقوم المراجع الخارجي بتقديمها للشركة؛
- ✓ مساعدة المراجع الخارجي في الحصول على كافة والإيضاحات التي يحتاجها.

3.2 الدعم والإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية:

تشير غالبية النصوص والمعايير إلى اعتبار قيام لجنة المراجعة بتحليل نقدي لنظام الرقابة الداخلية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية من مؤشرات فعاليتها، وللقيام بذلك تعتمد لجنة المراجعة إلى فحص توصيات المسؤول عن المراجعة الداخلية بخصوص برنامج العمل والميزانية المخصصة لذلك وطرق التنسيق مع المراجعين الخارجيين، وفي هذا الإطار تؤكد دراسة قام بها (Alison1994) أن إحدى المسؤوليات الرئيسية للجنة المراجعة هي التأكد من أن المراجع الداخلي مدعوم ليس فقط من لجنة المراجعة، ولكن من كل الشركة، ويرى (Gendron 2004) وآخرون أن أعضاء لجنة المراجعة كثيرا ما يستعرضون برامج المراجعة الداخلية وخططهم ونتائجهم في اجتماعات منتظمة مع المراجعين الداخليين، ويشمل ذلك استعراض القضايا المتعلقة بإشراك المراجعة الداخلية في المجالات المتصلة بالتدقيق المالي والرقابة الداخلية وترتيبات التنسيق مع المراجعين الخارجيين، وقد خلصت دراسة (Zain 2006) وآخرون في ماليزيا إلى أن مشاركة لجان المراجعة في استعراض خطط ونتائج عمل وظيفة المراجعة الداخلية يعزز مساهمتها في مراجعة القوائم المالية للمؤسسة (بعلاش، 2018، صفحة 115).

استنادا إلى ما سبق يمكننا القول أن دعم لجان المراجعة لكل من وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية من شأنه المساهمة في إنتاج قوائم مالية تمتاز بالمصداقية والشفافية، كون هذين الوظيفتين تعدان من أنجع الآليات الرقابية التي تساهم في الحد من الغش والتحريف في القوائم المالية.

4.2 فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييمه:

نظرا لأهمية الرقابة الداخلية في المؤسسات غالبا ما يقوم مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية فحص الرقابة الداخلية وتقييمها إلى لجنة المراجعة، واستنادا إلى ذلك يعد من مهام لجنة المراجعة التأكد من أن إدارة المؤسسة قد قامت بتصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية ذي كفاءة عالية، إذ يوجد اهتمام متزايد بضرورة قيام لجنة المراجعة بفحص الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة، ويعد بعضهم أن ذلك من أهم مسؤوليات لجنة المراجعة.

هذا وقد أصدرت لجنة رعاية المنظمات (COSO) تقريرا في عام 1992 أكدت فيه أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة المراجعة في الوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية، إذ تعد أحد العوامل المهمة في بيئة الرقابة، ووفقا للمعيار الثاني الصادر في عام 2004 عن مجلس الإشراف على أعمال مراجعي الحسابات للمؤسسات المقيدة بالبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية (PCAOB) ينبغي موافقة لجنة المراجعة في المؤسسة محل التدقيق على أداء مراجع الحسابات لخدمة التصديق على تأكيدات الإدارة بشأن فعالية هيكل الرقابة الداخلية وذلك حتى لا تتأثر استقلاليته (عناني، 2016، صفحة 248).

وتعقيبا على ما سبق يمكن القول أن لجنة المراجعة تساهم في إيجاد نظام رقابة داخلية كفؤ وفعال، مما سينعكس إيجابا على موثوقية ومصداقية القوائم المالية للمؤسسة، ذلك أن وجود نظام رقابة داخلية قوي يقلل من فرص ارتكاب الغش والأخطاء.

7- الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه إبراز أهمية لجان المراجعة كآلية لتعزيز موثوقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث تعتبر لجان المراجعة أحد أهم دعائم الحوكمة المؤسسية وآلية رقابية بامتياز، مما يمكنها من رفع وتعزيز موثوقية القوائم المالية لمؤسسة، سواء بشكل مباشر من خلا إشرافها على القوائم المالية للمؤسسة ضبطا ورقابة أو بشكل غير مباشر من خلال دعم ومساندة الآليات الرقابية وعلى رأسها المراجعة الخارجية، وفيما يلي بيان لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. النتائج:

- ✓ إن تبني لجان المراجعة يعد خيارا استراتيجيا بالنسبة لمؤسسات، حيث أنها تساهم في زيادة درجة كفاءة المراجعين الداخليين والخارجيين، إضافة إلى الرفع من كفاءة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة
- ✓ إن القوائم المالية تؤثر على قرارات جميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من أصحاب المصلحة سواء مستثمرين أو مساهمين أو منظمين، ومن هذا المنطلق فإنه يقع على عاتق المؤسسة مسؤولية توفير قوائم مالية موثوقة وشفافة لكافة الأطراف؛
- ✓ للجان المراجعة أهمية بالغة في تعزيز موثوقية القوائم المالية للمؤسسة، بحيث:
  - تعمل لجان المراجعة على التأكد من أنه تم احترام المبادئ والمعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، إضافة إلى التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية.
  - تعمل لجان المراجعة على دعم استقلالية المراجع الخارجي والتأكد من أن ملاحظاته وتوجيهاته قد تم أخذها بعين الاعتبار من قبل الإدارة.
  - تعمل لجان المراجعة على زيادة استقلالية المراجع الداخلي، كما تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إيجاد نقاط الضعف فيه والعمل على إيجاد إجراءات أفضل تسمح ببناء نظام رقابة داخلية أقوى.

2. التوصيات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- ✓ ضرورة توعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية نشر معلومة مالية صادقة وموثوقة؛
- ✓ ضرورة توعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالأثر الإيجابي لتبني لجان المراجعة على شفافية وموثوقية القوائم المالية؛
- ✓ ضرورة سن قوانين تشريعات تلزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – الكبيرة والمتوسطة منها على وجه الخصوص- بتبني لجان المراجعة، وهو ما سينعكس إيجابا على مصداقية قوائمها المالية.

الإحالات والمراجع :

01. عائشة لشلاش، و هيشام بوعلي. (2017). لجنة التدقيق كأحد دعائم حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لبعض ولايات الغرب الجزائري. *مجلة البشائر الاقتصادية ، 03* (01)، الصفحات 171-189.

02. أسماء كربوعة. (2018). لجان التدقيق كأحد متطلبات تفعيل حوكمة المؤسسات. *مجلة دراسات اقتصادية ، 12* (02)، الصفحات 238-254.

03. عمر شريقي. (2013). لجان التدقيق كأحد متطلبات إرساء نظام الحوكمة ومحاربة الفساد في الشركات. *مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة* (الصفحات 261-280). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

04. حاج قويدر قورين، عمر عبو، و أبوبكر الصديق قيداون. (2019). دور لجان التدقيق في تفعيل الحوكمة لتعزيز الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية. *مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ، 02* (01)، الصفحات 33-48.

05. بلال شيخي. (2020). دور لجان المراجعة في رفع مستوى حوكمة الشركات. *المجلة الدولية للاداء الاقتصادي ، 03* (01)، الصفحات 25-38.

06. نهى صافي عبد، و أفاق ابراهيم ذنون. (2019). أثر خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي دراسة تطبيقية في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 15* (45)، الصفحات 247-265.

07. صارة جربو، و نبيل بوفليح. (2019). دور لجان التدقيق في دعم وتحسين حوكمة الشركات. *مجلة المنهل الاقتصادي ، 02* (01)، الصفحات 111-126.

08. غازي عبدالعزيز سليمان البياتي، جيا كريم، و زيان احسان كريم. (2018). دور لجان التدقيق في دعم الحوكمة وانعكاس ذلك في ترسيخ الحكم الرشيد، دراسة استطلاعية لاراء عينة من المحاسبين والمدققين العاملين في محافظة السليمانية". *مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، 08* (03)، الصفحات 333-366.

09. يونس زين. (2014). أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز استقلال مراجع الحسابات. *مجلة رؤى اقتصادية ، 04* (06)، الصفحات 33-47.

10. طارق عبد العال حماد. (2006). *تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار ومنح الائتمان*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

11. BRUN, S. (2011). *Guide D'Application Des Normes IAS /IFRS.* Alger: Edition Berti.

12. محمد جمال علي الهلالي، و عبد الرزاق شحادة. (2007). *محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التامين)*. عمان: دار المناهج للنشر.

13. القانون القانون رقم 11/07. (25 11، 2007). المتضمن النظام المحاسبي المالي. الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 2007/11/25.

14. IFRS, I. (2021). *IAS 1 Presentation of Financial Statements*. Retrieved 04 01, 2021, from IFRS.org: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-1-presentation-of-financial-statements/

15. علي خلف كاطع الجبوري. (2017). موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لإتخاذ القرارات الاستثمارية. *مجلة جامعة ذي قار العلمية ، 12* (03)، 79-93.

16. شمران عبيد خليف الأمير، و حيدر علوان الشمري. (2019). أهمية إعداد القوائم المالية لمرحلة التحول النهائي في ظل متطلبات المعيار IFRS-1- في الكليات الأهلية. *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، 01* (34)، الصفحات 48-63.

17. عبد العزيز طالب، و محمد بلمداني. (2020). مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ، 04* (02)، الصفحات 93-110.

18. لخضر علاوي. (2012). *معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)*. البويرة: الصفحات الزرقاء.

19. محمد عباس. (2002). *المحاسبة المالية المتقدمة*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

20. زوينة بن فرج. (2013). المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية وتحديات التطبيق (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

21. حمزة ضويفي. (2014). فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي - دراسة ميدانية - (أطروحة دكتوراه). كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر 3.

22. جمعة حميدات. (2014). *خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

23. عيسى شقبقب، و يحي زغار. (2015). فعالية لجان المراجعة للحد من آثار المحاسبة الإبداعية. *مجلة المؤسسة ، 04* (01)، الصفحات 82-101.

24. عصام بعلاش. (2018). مساهمة لجان التدقيق في ضبط جودة التقارير المالية لشركات المساهمة - دراسة ميدانية - (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة أكلي محند أولحاج.

25. عبدالله عناني. (2016). دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات. *مجلة الباحث الإقتصادي ، 05* (07)، الصفحات 240-258.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

محي الدين محمود عمر، بوخرص أحمد أمين و تخربين وليد(2021)، **أهمية لجان المراجعة كآلية لتعزيز موثوقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 03(العدد 01)، الجزائر: المركز الجامعي أفلو، الجزائر ص.ص 66-78.